

## التأمين على المزارع السمكية

دكتور احمد برانية

### 3-5 الوضع الحالي للتأمين علي المزارع السمكية في مصر:

لا يوجد في الوقت الحاضر نظام تأمين علي المزارع السمكية للأسباب الآتية:

- أن معظم العاملين في هذا النشاط معلوماتهم عن الجوانب الفنية والإدارية عن الزراعة المائية، وكذلك عن المخاطر التي يواجهونها محدودة، وبالتالي انخفاض مستوي وعيهم بأهمية التأمين.
- أن المخاطر التي يواجهها الاستزراع المائي يسبب صعوبة لشركات التأمين في التعامل معها مع عدم توفر الكوادر المتخصصة في هذا المجال.
- أن القوانين والتشريعات لا تلزم أصحاب المزارع السمكية بالتأمين.
- عدم وجود نظام تأمين بديل لشركات التأمين التجارية التي تسعى إلي تحقيق الربح، مثل التأمين التعاوني والمطبق في مجال سفن الصيد.

### 4-5 الإطار العام لنظام تأمين مقترح علي تربية الإحياء المائية في مصر:

في ظل المحددات التي تواجه شركات التأمين في تقديم خدمات التأمين إلي مزارعي الأسماك، ومن واقع تجارب بعض الدول في مجال التأمين علي مشروعات تربية الإحياء المائية، وكذلك التجربة المصرية في التأمين علي مراكب الصيد ، فإن نظام التأمين المقترح هو التأمين التعاوني. ومحور نظام التأمين المقترح هو إنشاء صندوق تأمين تعاوني على المزارع السمكية يتبع الاتحاد التعاوني للثروة المائية، علي غرار صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد والعاملين عليها، خاصة وأن المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم 470 لسنة 1993 بإنشاء صندوق تأمين تعاوني تضمنت الآتي:

(أ) التأمين علي مراكب الصيد المملوكة للجمعيات وأعضائها.

(ب) أنواع التأمين الأخرى التي تتفق وأوجه نشاط الجمعيات التعاونية للثروة المائية والتي تضمنتها اللائحة الداخلية للصندوق.

أي أن الإطار القانوني لإنشاء صندوق تأمين تعاوني علي المزارع السمكية متوفر، ولا يحتاج إلي تشريعات إضافية، ولكن يفعل القانون الصادر، وهذا يوفر كثير من الوقت والجهد اللازم لإصدار تشريعات جديدة. كما أن الخبرة المتوفرة لدى صندوق التأمين التعاوني علي مراكب الصيد تتيح الإمكانيات الإدارية لإدارة نشاط الصندوق المقترح.

## 5-5 خطوات إنشاء الصندوق وخطة العمل:

(أ) إصدار قرار من وزير الزراعة واستصلاح الأراضي وهي الجهة التابع لها الاتحاد التعاوني للثروة المائية - بتشكيل لجنة إدارة الصندوق من ممثلين للجمعيات التعاونية الرائدة في الاستزراع المائية بالإضافة إلي خبير في إدارة المزارع السمكية وخبير اكتواري.

(ب) يتولى مجلس إدارة الصندوق تنفيذ حملة إرشاد وتوعية لمزارعي الأسماك بأهمية التأمين ضد المخاطر التي يتعرضون لها وأساليب مواجهتها.

(ج) تحديد أهم المخاطر التي يواجهها المزارعون.

(د) تنفيذ مشروع تأمين تجريبي علي المزارع السمكية التي مساحتها 20 فدان فأكثر في محافظات كفر الشيخ والفيوم والشرقية والبحيرة باعتبارهم أكبر المحافظات إنتاجا. وأن اصحاب المزارع أكثر وعياً، علي أن تكون المزارع مملوكة أو مؤجرة لمدة لا تقل عن 15 عاماً.

(هـ) يتولى الخبير الاكتواري إعداد دراسة اكتوارية تتضمن تحديد المخاطر وأصناف الأسماك التي يتم التأمين عليها ومبلغ التأمين وقسط التأمين، مع الاسترشاد بتجارب الدول الاخرى والتي تم استعراضها في الاجزاء السابقة من هذا البحث.

(و) بناءً علي نتائج مشروع التأمين التجريبي يتم اعداد اللائحة الداخلية للصندوق ويصدر بها قرار من وزير الزراعة واستصلاح الأراضي علي أن تتضمن ما يلي :

- أن يكون التأمين إجباريا علي المزارع السمكية التي تم تحديدها في ضوء الدراسة الاكتوارية.
- الأخطار وأصناف الأسماك التي يغطيها التأمين.

- التزامات المؤمن له، خاصة اتباع الممارسات السليمة في تربية الأسماك.
- المستندات الواجب تقديمها عند طلب التأمين أو تجديده.
- المستندات الواجب تقديمها عند صرف التعويض عن الأضرار والخسائر.
- توظيف أموال الصندوق.
- الرقابة المالية علي الصندوق.
- أن يخضع الصندوق لإشراف الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين

#### تتكون موارد الصندوق من المصادر الآتية :

- أقساط التأمين .
- مقابل إصدار وثائق التأمين وتقديمها.
- ما يخصصه الاتحاد التعاوني للثروة المائية والجهات الحكومية من أموال للصندوق.
- مساهمات شركات تصنيع الأعلاف.
- الهبات والإعانات والمنح.

#### 5-6 الخلاصة:

- الاستزراع السمكي هو نشاط حديث نسبياً ينمو بمعدلات سريعة، ويمثل أهمية اقتصادية واجتماعية علي المستوي القومي سواء بالنسبة لحجم الاستثمارات، وفرص العمل التي يوفرها ومساهمته، في تحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات.
- لا تتوفر خدمات التأمين علي المزارع السمكية في مصر بسبب عزوف شركات التأمين عن الدخول في مجال الزراعة المائية كما في المصايد الطبيعية، وذلك لعدم معرفة شركات التأمين بالعديد من الجوانب الفنية لهذا النشاط وتعدد المخاطر التي يتعرض لها.
- لا يوجد وعي لدي مزارعي الأسماك بأهمية التأمين وما يحققه من حماية لرؤوس الأموال المستثمرة ، واستدامة الإنتاج.

- من واقع تجارب بعض الدول وكذلك التجربة المصرية في مجال المصايد الطبيعية، فإن التأمين التعاوني هو أنسب نظام للتأمين علي المزارع السمكية.
- يتوفر الإطار القانوني لإنشاء صندوق تأمين تعاوني للاستزراع السمكي. وأن تنفيذ مشروع تأمين تجربي في المحافظات الرئيسية التي يتركز فيها نشاط الاستزراع السمكي يمثل بداية يمكن البناء عليها في تحفيز الطلب علي التأمين.
- يلزم التأمين المزارعين بإتباع أساليب الإدارة المزرعية السليمة وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها ، مما يساعد علي زيادة الإنتاج، وتقليل حجم الخسائر في حالة حدوث اضرار أو كوارث.